

التسهيل الجمركي ومواكبة المقاولات



- التسهيل الجمركي وتجريد المساطر الجمركية من طابعها المادي : ورش دائم في تحسن مستمر
- صفة الفاعل الاقتصادي المعتمد : خطوة للأمام في مجال مواكبة المقاولات على المستوى الدولي
- مواكبة الأوراش الكبرى : عمل جمركي متواصل
- الشراكة بين الجمارك والقطاع الخاص : إطار مناسب لمتطلبات تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني

التسهيل الجمركي وتجريد المساطر الجمركية من طابعها المادي : ورش دائم في تحسن مستمر

تسهيلات تمنح لأجل الاستخلاص الجمركي للمعدات المستوردة في إطار القبول المؤقت والمستخدمة في إنتاج سلع موجهة للتصدير

في السابق حيث كان يعتمد إلى تطبيق القيمة والرسوم الجمركية وفق تاريخ اكتتاب تصريح القبول المؤقت.

تستفيد أيضا من هذه الشروط الجديدة للعرض للاستهلاك، المعدات والتجهيزات وأجزاؤها والقطع المنفصلة الموضوعة تحت نظام المستودع الصناعي الحر.

ومن خلال العمل بهذا المقتضى، تساهم إدارة الجمارك في تقديم الدعم للمقاول المصدرة وتشجيعها على تحديث وسائل إنتاجها عبر الاقتناء النهائي للمعدات والتجهيزات التي تم تعشيرها أو تدويرها على شكل متلاشيات.

في سياق التكييف المتواصل للتنظيمات الجمركية مع متطلبات المحيط الاقتصادي وكذا تطلعات الفاعلين، تم إحداث تسهيل جديد لفائدة الوحدات الصناعية العاملة في إطار أنظمة المستودع الصناعي الحر والقبول المؤقت.

هذا الإجراء الذي سنه قانون المالية لسنة 2014، يتيح للمقاول المستوردة للسلع والمعدات التي تتجاوز مدة بقائها تحت نظام القبول المؤقت ثلاثين شهرا والمستخدمة في إنتاج السلع التي لا تقل النسبة المعدة للتصدير منها 75%، إمكانية عرضها للاستهلاك على أساس الرسوم والضرائب وكذا القيمة المعمول بهما في تاريخ تسجيل تصريح العرض للاستهلاك، وذلك خلافا لما كان معمول به

شوط جديد تقطعه الجمارك في مجال تجريد مساطر التعشير من طابعها المادي



في إطار مواصلة ورشة التجريد الكلي للمساطر من طابعها المادي، تم تبني شكل جديد للتصريح الجمركي، حيث يمكن للفاعلين الاقتصاديين طبعه من خلال نظام التعشير عبر الأنترنت «بدر» باستعمال ورقة بيضاء من حجم A4 عوض المطبوع المسبق المستخدم في الماضي.

هذا الأخير، الذي كان يودع في شكل حزمة من النسخ تعود كل واحدة منها إلى أحد الأجهزة المتدخلة في التجارة الخارجية، لم يعد مطلوبا.

ويعد هذا الإجراء الجديد خطوة إضافية نحو تجريد المساطر من طابعها المادي والتخلي عن المطبوعات وإدماج التوقيع الإلكتروني.

نحو تحسين مهنية استغلال مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي من أجل إسهام أمثل في تقوية التنافسية اللوجيستكية الوطنية

الساحات المعتمدة إلى غاية 2014 إلى 63. وتسمح هذه المخازن، المتواجدة عامة في مناطق لوجيستية بالتخفيف من احتقان الموانئ والمطارات التي تستقبل أحجاما

مخزنا وساحة متواجدة عبر المملكة

63

في إطار مواكبة الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى تطوير التنافسية اللوجيستية للمغرب، قامت الجمارك باعتماد ثلاث مخازن جديدة رفعت مجموع

متزايدة من البضائع كما تخول للفاعل الإقتصادي القيام بإجراءات التعشير، عند الاستيراد كما عند التصدير، وذلك في ظروف جيدة من حيث التكلفة والأمن والآجال.

وفي نفس السياق، وحتى يتم تحسين مهنية استغلال مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي، شرعت إدارة الجمارك في تفعيل مقتضيات قانون المالية لـ 2014 المتعلقة بـ:

- 1- حصر إنشاء مخازن وساحات الاستخلاص الجمركي على الشركات التي ينصب نشاطها الرئيسي في اللوجستيك أو النقل الدولي
- 2- احترام بنود دفتر التحملات الذي وضعته إدارة الجمارك بتشاور مع المهنة وذلك خلال استغلال هذه الفضاءات



صفة الفاعل الاقتصادي المعتمد : خطوة للأمام في مجال مواكبة المقاول على المستوى الدولي

وعيا منها بمتطلبات تنافسية المقاول على المستوى الدولي، حرصت إدارة الجمارك على تطوير نهجها لتصنيف المقاولات والدفع به نحو الصفة الدولية «الفاعل الاقتصادي المعتمد» والتي تتمثل في صنفين إثنين : «الفاعل الاقتصادي المعتمد تبسيطات جمركية» قسمي «أ» و«ب» و«الفاعل الاقتصادي المعتمد أمن وسلامة».

39
مقاول معتمدة جديدة

ويوفر هذا الوضع للمستفيد منه، المتوفرة فيه شروط الأمن والموثوقية والشفافية والسلامة، امتيازات وإيجابيات مختلفة ليس فقط لدى الجمارك المغربية بل وحتى إزاء الإدارات الجمركية التابعة لبلدان التصدير أو الاستيراد التي تربطها بالمغرب اتفاقيات الاعتراف المتبادل ببرامج الفاعل الاقتصادي المعتمد.

342
فاعلا اقتصاديا معتمدا
«تبسيطات جمركية»
180 منهم مصنّفون قسم «أ»

وقد تمّيز استكمال هذا الورش خلال 2014 بإطلاق عمليات اختبارية مع عشرة فاعلين «تبسيطات جمركية» بغرض منحهم صفة «الفاعل المعتمد أمن وسلامة».

وقد حرصت الجمارك على أن تحترم في ذلك تمثيلية مختلف القطاعات النشيطة (النسيج، الصناعة الغذائية، صناعة الطيران، الصناعة الصيدلية، اللوجستيك، النقل، التعشير) وكذا مختلف جهات المملكة.

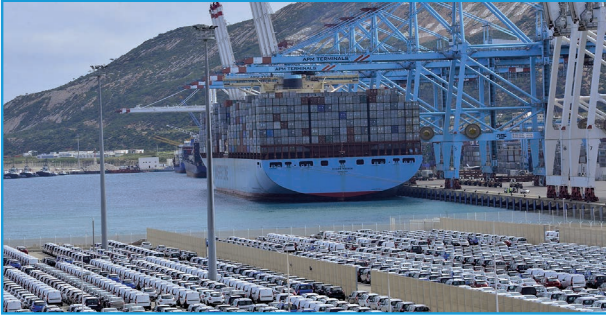
وعلى مستوى آخر، أجريت مشاورات مع الجمارك الأمريكية في أفق التوصل من الجهتين إلى الاعتراف المتبادل للفاعل الاقتصادي المعتمد لبرنامجيهما.

وهو نفس الشاغل الذي شكل محور ورش العمل المنعقد في شهر أكتوبر 2014 بالقاهرة والذي أشرفت على تنظيمه

الوحدة التقنية لاتفاق أكادير. وقد عرف هذا الحدث الذي تم تنشيطه من طرف خبراء من المنظمة العالمية للجمارك مشاركة الجمارك المغربية إلى جانب نظيراتها الأردنية والتونسية والمصرية.

مواكبة الأوراش الكبرى: عمل جمركي متواصل

ببدء العمل في مشاريعهم وفق أجندة الاستثمار الخاصة بها. موازاة مع ذلك، استفادت مجموعة «RENAULT» من مواكبة خاصة من طرف مصالح إدارة الجمارك سواء على المستوى المركزي أو الجهوي وذلك في إطار تتبع أجرة الاتفاقية المبرمة بين الجمارك والمجموعة المذكورة.



2014 هي سنة عمل تؤكد مرة أخرى موقع الجمارك كشريك وفاعل في الدينامية الهادفة إلى تطوير المحيط الاقتصادي المغربي و تحسين جاذبيته.

وفي هذا السياق وبحكم دورها الهام في جذب الاستثمارات، تحرص الجمارك على مواكبة المشاريع الكبرى ذات القيمة المضافة للمملكة.

وعلى غرار الدعم الذي قدمته لمجموعة «BOMBAR» قامت الجمارك بمواكبة متميزة لثلاثة مشاريع كبرى في قطاعي صناعة الطيران والفلوذا تقودها على التوالي المجموعتين الأمريكيتين «AEROLIA» و«EATON» وكذا المجموعة الصينية «SHANGANG». وقد أشرف على هذا الدعم بشكل دؤوب من أجل السماح لهؤلاء الفاعلين

مهمة المقاولات الكبرى : خدمة متميزة لفائدة 130 فاعلا اقتصاديا

على ضوء منهجيات مماثلة لدى جمارك أخرى عبر العالم، تبنت الجمارك مفهوم «مهمة المقاولات الكبرى» الذي أفرز انتقاء 130 مقاوله تحقق حيزا هاما من المبادلات التجارية. ويستفيد الفاعلون المعنيون من خدمة مشخصة (اختيار المساطر المناسبة، المنتوجات والخدمات الجمركية...) وذلك بفضل مخاطب وحيد يساعدهم على تقليص آجال وتكاليف عبور الجمرك لسلعهم المستوردة أو المصدرة.

الشراكة بين الجمارك والقطاع الخاص : إطار مناسب لمتطلبات تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني

بعزمها على السير قدما في طريق تأسيس علاقاتها مع القطاع الخاص، عقدت إدارة الجمارك الاتفاقية الإطار السادسة مع جمعية مهنية جديدة وهي الاتحاد الوطني للكهرباء والالكترونيات والطاقات المتجددة.

وترنو هذه الاتفاقية التي تجسد الإرادة الجماعية لتقوية روابط التعاون بين الطرفين، تطوير أنشطة ثنائية مهيكله ومنسقة الغاية منها تحسين المحيط المسطري، التنظيمي والقانوني الذي تعمل فيه مقاولات القطاع.

